

على الخلاف

فضيحة المازوت: الاشتباه في ضباط وأسلت عن دور ريفي

خلال الأيام الماضية، خرجت إلى العلن بعض التسريبات عن سرقة محروقات من مستشفى رفيق الحريري الحكومي. المكتوم من الملف هو الجزء الأكبر منه: مئات ملايين الليرات المهدورة والمسروقة في المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي، في عهد مديرها العام السابق اللواء أشرف ريفي. التحقيقات طاولت بعض حاشية وزير العدل، فأخرج مرافقه سريعاً من القضية



أمر ريفي بصرف مبلغ 877 مليون ليرة لمرافقه الشخصي «لتأمين المازوت الأخضر» (هيثم الموسوي)



أحد الوثائق التي يجري التحقيق فيها (الأخبار)

الذي نفى بدوره ادعاءات المشتبه فيه. وبحسب مسؤولين أمنيين معنيين بالملف، فإن شخصيات وزارية وعدلية وأمنية تسعى إلى إحباط هذا التحقيق، وحصر الشبهة في دائرة علي ح. صاحب الشركة المؤزدة للمحروقات. ولإبعاد شبهة سوء الإدارة عن فريق اللواء أشرف ريفي، يجري العمل لإخراج الرفاعي من الملف. وإخراج الرفاعي يسمح بتحسين موقف بدران. وبعدما تم التصرف على أساس عدم وجود دليل يُثبت حصول أي من الضابطين على رشي من المؤزّد، تم العمل وفق قاعدة أن إفادة المشتبه فيه أضعف من إفادة الضابط. وبذلك، أمر النائب العام المالي بترك الرفاعي بسند إقامة، وبترك بدران رهن التحقيق، أي إطلاق سراح كل منهما. فالنائب العام ينظر إلى الرفاعي بصفته غير مسؤول عما جرى، وفي حال ترتب مسؤولية ما، فهي إدارية توجب مساءلة من هم أعلى رتبة من الرفاعي بشأنها. أما بدران، فهو المسؤول عن تسلم المحروقات بصفته رئيس المكتب الإداري في مصلحة الآليات، ولذلك تُرك «رهن التحقيق».

صاحب المؤسسة هو الوحيد الذي لا يزال موقوفاً بقرار قضائي. أما بدران، فقرر رؤساؤه في المديرية توقيفه بقرار منهم (وهو ما يحق لهم من دون إذن قضائي، ويسمى قرارهم «توقيفاً مسكياً»). كذلك عمدوا إلى نقله «تأديبياً» من مركزه للخدمة في «الفوج للسيارات الثالث». لكن لا أحد سيجرؤ على المس بالرفاعي، ولا على مساءلة وزير العدل، الذي يُعتبر في لبنان، بالعرف لا بالقانون، رأس النيابات العامة التي تحقق في الملف. ويجزم مسؤولون أمنيون بأن كل ما يجري هو نتيجة سوء إدارة اللواء أشرف ريفي للمديرية طوال 8 سنوات تصرف خلالها كما لو أنه باق فيها إلى الأبد، وأن لا حسيب على عمله ولا رقيب. وتضرب المصادر مثلاً آخر على سوء إدارة ريفي لأموال المديرية: كان المدير العام السابق للأمن الداخلي

اعترف بالغش، في مازوت المديرية وبنزينها، وفي مازوت مستشفيات حكومية، من خلال عدم تسليم الكميات التي يحصل على ثمنها. وتحدث عن متعاونين معه، في الإدارات الرسمية. في الأمن الداخلي، ادعى بأنه دفع «هدية» للنيقيب محمد الرفاعي، هي عبارة عن مبلغ 170 مليون ليرة. وبعدما استمع المحققون إلى إفادة الرفاعي، نفى ادعاء المؤزّد الموقوف. كذلك قال علي ح. إنه دفع مبالغ طائلة للمقدم أسامة بدران،

مسؤول أمني متابع للتحقيقات، تبين أن ريفي ترك هذه الكمية من البنزين (نحو 52500 صفحة بنزين) في عهدة الشركة، كمخزون استراتيجي للمديرية العامة لقوى الأمن الداخلي. وعندما طالبت المديرية صاحب الشركة بهذا المخزون، تبين أنه باعها. أحيل الملف على القضاء، فصار التحقيق يجري في مفرزة الضاحية القضائية، وبإشراف النائب العام المالي القاضي علي إبراهيم. تم توقيف المؤزّد، علي ح. خلال التحقيق،



الثلاثاء 16
كانون الأول
21.15
بلا حصانة

OTV
WWW.OTV.COM.LB

تبين في المديرية أن مبلغ 877 مليوناً و995 ألف ليرة لبنانية، جرى دفعها في المديرية للنيقيب محمد الرفاعي، المرافق الشخصي اللواء أشرف ريفي (في الأمن الداخلي وفي وزارة العدل) وكاتم الكثير من أسرارهم. فقد تبين أن ريفي أصدر قبل إحالته على التقاعد قراراً (يحمل الرقم 4355) يطلب فيه من وحدة الخدمات الاجتماعية تسليف النقيب الرفاعي المبلغ المذكور (أكثر من 877 مليون ليرة لبنانية) تحت عنوان «تأمين مادة المازوت الأخضر». وكان يجب على وحدة الإدارة المركزية تسديد هذه السلفة، عندما انكشفَت هذه القضية، رفض جميع المعنيين تسديد السلفة غير القانونية، بعدما اكتشفوا أن المازوت الذي دُفعت ثمناً له لم يصل إلى خزانات المديرية كاملاً. أثارت أسئلة عدة حول هذا المبلغ، لماذا لم يُدفع المال مباشرة للمؤزّد بموجب مناقصة ينص عليها القانون أو بموجب اتفاق رضائي؟ لما أقدم ريفي مرافقه في صفقة مالية خارج الأصول المرعية الإجراء؟ هل وصل المال كاملاً إلى المؤزّد؟ لماذا لم يعط المؤزّد المازوت المطلوب للمديرية؟

سريعاً، قرر المشنوق وبصوب إحالة الملف على التحقيق، رغم كونهما بصيران على إبعاد الملف عن ريفي. خلال التحقيق، تبين وجود ثغرة أخرى يجري التدقيق فيها، توجي بأن مؤزّد المازوت قبض هذه السلفة مرتين. مرة من وزارة المال، ومرة من الرفاعي. ثم ظهرت فضيحة أخرى. دفع ريفي للمؤزّد نفسه (علي ح. صاحب شركة الصحراء للمحروقات) ثمن مليون و50 ألف ليرة من البنزين (كان ثمنها حينذاك نحو مليون دولار أميركي)، من دون أن تتسلمها المديرية. بحسب

حسن عليق

حكّي الكثير خلال اليومين الماضيين عن فضيحة توريد المازوت إلى مستشفيات حكومية وإلى المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي. تم توقيف المشتبه فيه. صاحب شركة الصحراء للمحروقات، علي ح. الذي كان يبيع المحروقات إلى مستشفى رفيق الحريري الحكومي، وإلى مؤسسة الشرطة. الرجل اعترف، في التحقيق الذي تجرّبه معه مفرزة الشرطة القضائية في الضاحية الجنوبية لبيروت، بأنه كان يتلاعب بالعدادات، ويسلم كمية من المحروقات أقل مما يتقاضى ثمناً لها. وتحدث عن موظفين وضباط يساعدونه على الغش، لقاء مبالغ مالية «يهدبهم» إياها. حتى هذه النقطة، القصة تبدو قصة «فساد عادي». لكن جزءها المتعلق

ترك الرفاعي لقاء سند إقامة، فيما أمر النائب العام بترك بدران «رهن التحقيق»

بالمديرية العامة لقوى الأمن الداخلي يحمل في طياته ما هو أكبر من قصة فساد عادي ثمة 3 أبعاد لما يجري: الأول، هو رغبة وزير الداخلية نهاد المشنوق والمدير العام لقوى الأمن الداخلي اللواء إبراهيم بصبوص بإحالة ملفات الفساد في المديرية على القضاء؛ الثاني متصل بأداء المدير العام السابق اللواء أشرف ريفي وشركائه في إدارة المديرية، والثالث مرتبط بالتنافس على خلافة بصبوص. بدأت القصة قبل أسابيع، عندما

عطلة رأس السنة
شرم الشيخ: إقامة 3، 5 و 7 ليالي ابتداءً من 12/25
رحلة على النيل، الأقصر الى اسوان: 26 أو 29/12 إلى 1/1
اسطنبول
إقامة 3، 5 و 7 ليالي ابتداءً من 12/26
الهند: المثلث الذهبي
دلهي، أغرا وجايبور: 12/26 إلى 1/1
بيروت، سامي الصلح، 389 389 01
جونيه، لا سيبتيه، 929 928 04
www.nakhal.com